إِشْكَالِيَّة ٱلْمُنَاسَبَةِ ٱلدِّلَالِيَّةِ لِتَعَاطُفِ ٱلْخَبَرِ وَٱلْإِنْشَآءِ فِي ٱلنَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيق

دِرَاسَةٌ فِي النَّصِّ القُرْآنِيِّ

د. سعد محمد عبد الغفار (*)

مُلَخَّصُ البَحْث

هذا بحث يعرض «إشكالية المناسبة الدلالية لتعاطف الخبر والإنشاء في النظرية والتطبيق، دراسة في النَّص القرآني» عند البلاغيين والنُّحاة والمفسرين، من خلال الوقوف على آرائهم في منع تعاطف الخبر والإنشاء؛ لغياب المناسبة بينهما، أو جواز تعاطفهما على أساس تأويل النُّصوص ومراعاة سياقاتها.

(*) مدرس البلاغة والنَّقد، كلية الآداب بالوادي الجديد، جامعة أسيوط، مصر.

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علَّمه البيان، والصَّلاة والسَّلام على رسوله محمَّدٍ وعلى صحبه والتَّابعين بإحسان، وبعد:

فإنّ أعظم ما يبلغ المتكلمُ به البيانَ، ويقعُ به الفهمُ والإفهامُ، أن تتمَّ المعاني بتمام الألفاظ، على أساس جامعِ المناسبة الدلالية بينها، وإلا كان الفصل والاستئناف الذي يُؤْمَنُ به اللَّبس عند وَصْلِ الكلام. ويُعدُّ «**الخلاف في تعاطف الإنشاء والخبر**» عند النُّحاة والبلاغيين والمفسرين مظهراً من مظاهر البحث عن هذا الانسجام الدلالي بين التَّراكيب على مستوى الجملة أو مستوى النَّص اللُّغوي.

ويرتكز البحث في دراسة هذا الخلاف على أساس أنَّ الكلام كلَّه خبرٌ والإنشاءُ محوَّل عنه، باستعمال أدوات مخصوصة وصِيغ صَرفيَّة معينة. وهذه الفرضية كانت نتاجاً لخلاف أوسع، لم تحسمه النَّظرية اللُّغوية عند البلاغيين وفلاسفة اللُّغة في تعريف الخبر والإنشاء، ووضع محددات لغويَّة ودلالية في التَّمييز بينهما.

وتكمن إشكاليَّةُ تعاطف الخبر والإنشاء في اختلاف المعاني بينهما، فالخبرُ يدلُّ على معانٍ تحتمل الصِّدقَ والكذبَ، والإنشاءُ بخلاف ذلك، ومن ثمَّ فإنَّ جهة الارتباط الدلالي بينهما منفكة عند تعاطفهما، وهو ما عوَّل عليه البلاغيون وغيرهم من علماء العربية في إصدار أحكامهم على هذه الظَّاهرة في النَّظريَّة والتَّطبيق.

وبناءً على هذه الإشكالية **يهدف البحث إلى**:

- الوقوف على أسباب الخلاف بين النُّحاة والبلاغيين والمفسرين في تعاطف الخبر والإنشاء، وبيان مفهوم المناسبة عند كلٍّ منهم.
- كما يسعى إلى بيان أثر التَّماسكِ النّصي في حلِّ إشكاليَّة المناسبة الدلالية في تعاطفهما بتجاوز التَّحليل اللُّغوي للجملة إلى النَّص.

منهج الدِّراسة:

وقد سعيتُ إلى تحقيق ذلك من خلال منهج وصفي لظاهرة عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، محللاً ومقارِناً آراءَ البلاغيين والنُّحاة والمفسرين في قبولها ورفضها من منظور المناسبة الدلالية لمعانيها، وكيف تفاوتت هذه الآراء في شقيها النَّظري والتَّطبيقي على الشَّواهد التي جاء أغلبها في النَّص القرآني؟

الدِّراسات السَّابقة:

أود أن أشير - في حدود علمي وما وقفتُ عليه من كتب ودراسات - إلى أنَّ الدِّراسات البلاغيَّة التي عُنيت بدرس الفَصْلِ والوَصْلِ لم تتعمق في بحث مسألة الخلاف في تعاطف الخبر والإنشاء والكشف عن أسبابه، ولم تحدد مفهوماً واضحاً للمناسبة الدلالية في هذا الباب، ومن هذه الكتب والدراسات ما يأتي:

- **الفصل والوصل في القرآن الكريم**: د. منير سلطان، (ط٢) منشأة المعارف بالإسكندرية (١٩٩٧م).
- **الإعجاز في نسق القرآن، دراسة للوصل والفصل بين المفردات**: د. محمد الأمين الخضري، (ط١) مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- **بلاغة أسلوب الفَصْلِ والوَصْلِ في القرآن الكريم**: دكتورة مسرت جمال، مجلة الدَّاعي، دار العلوم ديوبند، العدد السادس، السنة الرابعة والثلاثين، جمادى الثانية (١٤٣١هـ= مايو - يونيو ٢٠١٠م).
- **الفَصْل والوَصْل في القرآن الكريم**: د. شكر محمود عبد الله، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمَّان، الأردن (٢٠٠٩م).

هذا، وقد جاءت الدِّراسة في مقدمة، وفصلَيْن، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع على النَّحو التَّالي:

الفصل الأول: إشكاليَّة المناسبة الدلالية لتعاطف الخبر والإنشاء في النَّظريَّة.

الفصل الثَّاني: تأويلات المناسبة الدلالية لتعاطف الخبر والإنشاء في التَّطبيق، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عطف الإنشاء على الخبر.

المبحث الثَّاني: عطف الخبر على الإنشاء.

خاتمة بأهم نتائج البحث.

ثم ثبت المصادر والمراجع.

الفصل الأول

إشكاليَّة المناسبة الدلالية لتعاطف الخبر والإنشاء في النَّظريَّة

تعني المُناسَبةُ: المشاكلة، والمقاربة، واتصال الشَّيْءِ بالشَّيْءِ[١]. ومرجعها في الكلام إلى معنىً جامعٍ بين جُمَلِه، سواءٌ أكان هذا الجامع عقليّاً أم خياليّاً أم وهميّاً[٢]، أَوْ غير ذلك من أنواع العلاقات التي يَقْوَى بها الارتباط بين الجمل، ويصبح لها مساغٌ في العقل والذوق؛ لأنَّك إذا «جئتَ فعطفتَ على الأول شيئاً ليس منه بسببٍ، ولا هو ممَّا يُذكَرُ بذكرِه ويتَّصِلُ حديثُه بحديثِه لم يستقمْ. فلو قلتَ: «خرجتُ اليومَ من داري»، ثم قلتَ: «وأحسن الذي يقولُ بيتَ كذا»، قلتَ ما يُضْحَكُ منه «لعدم التعلُّق». ومن هاهنا عابوا أبا تمَّام في قوله:

لا والَّذي هُـوَ عَالِـمٌ أنَّ النَّـوَى ... صَـبِرٌ وأنَّ أَبَـا الحُسَيْنِ كَرِيمُ[٣]

وذلك لأنَّه لا مناسبةَ بينَ كَرَمِ أبي الحسين ومرارةِ النَّوى، ولا تعلُّقَ لأَحِدهما بالآخرِ، وليس يقتضي الحديثُ بهذا الحديث بذاك»[٤].

ومن ثمَّ وجبَ أن يكونَ المحدَّثُ عنه في إحدى الجملتين بسببٍ من المحدَّثِ عنه في الأخرى، وأنْ يكونَ الخبرُ عن الثَّاني ممَّا يَجْرِي مَجْرَى الشَّبيهِ والنَّظيرِ أو النَّقيضِ للخبر عن الأولِ[٥]؛ لتتحقق المناسبة المعنوية التي يصحُّ لأجلها عطف الجمل بعضها على بعض.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللُّغة، مادة (نسب)، وتاج العروس (٢٦٥/٤).

(٢) انظر: مِفتاح العلوم (٢٥٣، ٢٥٤)، والإيضاح (١٣٣/٣) وما بعدها.

(٣) البيت من قصيدته في مدح أبي الحسين محمد بن الهيثم، الديوان (٢٦٠/٢) التي مطلعها:

أسـقى طلولَهُـم أجـش هزيـم ... وغـدت عليهـم نضـرة ونعيـم

(٤) انظر: دلائل الإعجاز (٢٢٥)، ومِفتاح العلوم (٢٧١).

(٥) انظر: دلائل الإعجاز (٢٢٥).

وإذا كان درس الفصل والوصل مبنيّاً على العلم بما ينبغي أن يُصْنَعَ من عطف بعض الجمل على بعض، أو ترك العطف بينها، وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة، فإنَّ ذلك كلَّه رهنٌ بتحقق المناسبة أو انتفائها بين الجمل، وهذا ما يبدو من تنظير البلاغيين للفَصْل والوَصْل على النحو الآتي:

عرَّف البلاغيون الفَصْل بأنَّه: تركُ العطف في الجمل، والمجيءُ بها منثورة، تُسْتَأْنَفُ واحدةٌ منها بعد أخرى[1]؛ لقوة الصِّلة المعنويَّة المحقِّقَة للربط بين الجمل، ولوجود علاقات منطقيَّة بينها، كالتَّوكيد والبدليَّة، والبيان، تجعلها مُستغنِيةً عن العطف، «فلا يكونُ فيها العطفُ البتَّةَ؛ لِشبْهِ العَطْفِ فيها - لو عُطِفَتْ - بعَطْفِ الشَّيْءِ على نَفْسِهِ»[2]؛ وهذا هو «الفَصْل النَّحوي» المتمثل في ترك الرَّابط أو العاطف، وليس الفصل الدلالي؛ لأنَّك إنْ حاولتَ أن تُقحم عليها رابطاً، فإنَّك تُضعف نَسْجَها، وتُفقدها كثيراً من مقاصدها ودلالاتها[3].

وقد يكون سبب الفَصْل عدم المناسبة بين الجُمل، كأن تكون الجملة «سبيلُها مع التي قبْلَها سبيل الاسم مع الاسم لا يكونُ منه في شَيْءٍ، فلا يكونُ إيَّاه ولا مشارِكاً له في معنىً، بل هو شَيْءٌ إذا ذُكِرَ لم يُذكَر إلا بأمرٍ يَنفردُ به، ويكونُ ذِكرُ الذي قبلَه وتَركُ الذِّكر سواء في حالِه؛ لعدم التعلُّق بينَه وبينَه رأساً، وحقُّ هذا تَرْكُ العطفِ البتَّةَ»[4].

أمَّا الوَصْلُ فهو: «العلم بما ينبغي أن يُصْنَعَ في الجمل من عطف بعضها على بعض»[5]، إذا ما جمعت المناسبة بينها.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز (٢٢٢)، وعروس الأفراح (٤٧٩/١).

(٢) انظر: دلائل الإعجاز (٢٤٣).

(٣) انظر: المقام بين النُّحاة والبلاغيين، دراسة في نحو النَّص (١٢٨)، د. إيهاب همَّام الشِّيوي، رسالة دكتوراه لم تطبع، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة (ص١٢٩).

(٤) انظر: دلائل الإعجاز (٢٤٣).

(٥) انظر: دلائل الإعجاز (٢٢٢)، وانظر: عروس الأفراح (٤٨١/١).

هذا، وقد خصَّ البلاغيون باب الوصل «**بالواو**» دون سائر حروف العطف؛ لكونها «لا تُوجب إلَّا الإشراك بين الشَّيئَيْنِ فقط في حكمٍ وَاحِدٍ»(١).

قال سيبويه في ذلك: «ولم تُلْزِم (الواو) الشَّيئَيْن أَنْ يكون أحدُهما بعد الآخَر. ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، لم يكن في هذا دليلٌ أنَّك مررتَ بعمروٍ بعد زَيدٍ»(٢).

أي: إن العطف بـ «الواو» لا يلزم التَّرتيب ولا التَّراخي ولا التَّعقيب الذي يتعلَّق بالفاء وبثم، وبأو(٣)، وما تثيره هذه الرَّوابط من تحريك الزَّمن وتمديده ووجوب المُهْلَة فيه. «وهذا قولُ الجمهور من أئمة العربية والأصول والفقه، ونصَّ عليه سيبويه في بضعَة عشر موضعاً في كتابه، ونقل أبو علي الفارسي اتفاقَ أئمة العربيَّة عليه، وهو المشهور الذي رجَّحَه المُحَقِّقون»(٤).

وقد تفاوتت نظرةُ كلٍّ من النُّحاة والبلاغيين والمفسرين إلى معنى المناسبة الذي يقعُ الإشراكُ بسببه بين الجمل عند تحليل التَّراكيب اللُّغويَّة المتعاطفة، فكان ثمرة ذلك اختلافهم في جواز عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه.

١. المناسبة عند النُّحاة:

أجمع النُّحاة على إفادة «الواو» الإشراكَ بين المعطوف والمعطوف عليه في الحُكم الإعرابي، لكنهم اختلفوا في التَّوسع في فهم دلالة هذا الإشراك عند تعاطف الخبر والإنشاء، وذلك على فريقين:

---

(١) انظر: عِلَل النَّحو (٣٧٧/١)، وانظر: الكتاب (٤٣٧/١، ٤٣٨)، والمقتضب (١٠/١)، والأصول في النَّحو (٥٥/٢)، والمفصَّل في صنعة الإعراب (٤٠٣)، ومغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب (٤٦٣).

(٢) الكتاب (٢٩١/١)، وانظر: دلائل الإعجاز (٢٢٤).

(٣) انظر: الأصول في النَّحو (٧٦/٢).

(٤) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة (٦٧) وما بعدها، وانظر: دلائل الإعجاز (٢٢٤).

الفريق الأول: يرى عدم جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه[1]؛ لأنَّه - فيما يرون - لا مشاكلة في المعنى أو اللَّفظ تقضي بعطف أحدهما على الآخر.

وقد وضع الفرَّاء (ت: ٢٠٧هـ) قاعدة في تعاطف الخبر والإنشاء عند توجيه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٢٧]، يقول: «إذا رأيت الفعل منصوباً وبعده فعلٌ قد نُسِقَ عَلَيْهِ بواو، فإنْ كَانَ يُشاكِلُ معنى الفعل الذي قبله نسقتَه عليه، وإنْ رأيته غير مُشاكِلٍ لمعناهُ استأنفته فرفعته، رُفِعَتْ ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ﴾؛ لأنّها لا تُشاكِلُ ﴿أَن يَتُوبَ﴾، ألا ترى أَنَّ ضمَّك إيَّاهُمَا لا يَجوز، فاستأنفتَ أو رددتَه على قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ﴾»[2].

وهذا التَّوَجُّهُ المبني على المناسبة الدلالية أو المخالفة نجده أيضاً عند السُّهيلي (ت: ٥٨١هـ) في رفضه عطف الدُّعاء على الخبر، «فلو قلتَ: مررتُ بزيدٍ وأَكْرَمَ اللهُ عمراً، لكان كلاماً غثّاً»[3]؛ لأنَّك تكون قد عطفتَ على الأول شيئاً ليس منه بسببٍ، ولا هو مِمَّا يُذْكَرُ بذِكْرِه، ويتَّصِلُ حديثُه.

ولذلك ذهب ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) إلى إبطال العطف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ لتخالفِ الجملتين بالإنشاء وَالْخَبَر[4]. وهو يقصد من إبطال العطف بين الجملتين أن تكون (الواو) للاستئناف، وليس للعطف الذي يقضي بإشراك الثاني فِيما دخل فِيهِ الأول معنًى وحكماً.

ويبدو أنَّ هذا الفريق من النَّحاة لم يتوسَّع في طلب وجوه المشاكلة (المناسبة) التي يقعُ بسببها الإشراكُ بين الخبر والإنشاء؛ فمنعوا عطف الخبر على الإنشاء أو الإنشاء على الخبر؛ لغياب اتفاق المعاني وتناسب ألفاظها.

---

(١) أمثال: السُّهيلي (ت: ٥٨١هـ)، وابن عُصْفُور (م: ٥٩٧هـ)، وابن مَالك (ت: ٦٧٢هـ). انظر: مغني اللَّبيب لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) (٤٧٠/١، ٥٥٤).

(٢) معاني القرآن (٦٨/٢).

(٣) انظر: نتائج الفكر في النَّحو (٤٤، ٤٥).

(٤) انظر: مغني اللَّبيب (٤٧٠، ٦٣٢).

أمَّا الفريق الثَّاني: وهم أكثر النُّحاة، فقد أجازوا تعاطف الخبر والإنشاء؛ إذا ما استقام المعنى، فإنْ اضطرب، كان الكلام خُلْفاً، وامتنع العطف فيه.

يقول سيبويه: «واعلم أنَّه لا يجوز: مَنْ عبد الله وهذا زيدٌ الرَّجُلين الصَّالحين. رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنَّك لا تُثْنِي إلَّا على مَنْ أثبتّه وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخلِط مَن تعلم ومَن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنَّما الصِّفة علَمٌ فيمَن قد علمتَه»[1].

ولم يكن إنكار سيبويه العطف لاختلاف الجملتين في الخبر والإنشاء، وإنَّما كان لاضطراب المعنى الناتج عن تثنية (عطف) الصِّفة؛ إذ كيف تجمع في الوصف بين مَن تعلم ومَن لا تعلم؟!.

هذا، وقد وافقه أبو حيَّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، وتلميذه السَّمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) إذ ذهبا مذهبه في جواز عطف الجملة الطَّلبيَّة على الجملة الخبريَّة والعكس[2]، مستدلَّينِ بقول امرئ القيس:

وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهرَاقَةٌ ... وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِن مُعَوَّلِ؟[3]

فقد عطف الاستفهام في الشَّطر الثَّاني على الخبر الشَّطر الأول.

وقد بنى بعضُ النُّحاة المجيزين لتعاطف الخبر والإنشاء رأيهم على فكرة تحويل تركيب الخبر إلى الطَّلب باستعمال أدوات مخصوصة، أو تنغيم معين، فرأوا أنَّ الإنشاء خبر في الأصل، فـ «معنى قولك «قُمْ»: أَطْلُبُ قِيامَك، وكذلك الاستفهامُ والنَّهي»[4]، ومن ثم فلا إشكالَ عندهم في عطف أحدهما على الآخر؛ استناداً إلى أن الكلام كلَّه خبر في الأصل.

---

(١) الكتاب (٢/٦٠).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/١٧٩، ١٨٠)، الدُّر المصون (١/٢٠٨، ٢٠٩).

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس. الديوان (١١١).

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٢).

٢. المناسبة عند البلاغيين:

شاع في الدَّرس البلاغي أنَّ الخبر والإنشاء لا يُعطف أحدهما على الآخر، وأنَّه - إنْ جاز ذلك لغةً - لا يجوز بلاغة[١]. وهو ما أشار إليه الإمام عبد القاهر في قوله: «لا يُعْطَفُ الخبرُ على الاستفهام»[٢]، إذْ لا مناسبة بينهما ولا جامع في ظاهر اللَّفظ، إلا أنَّهم - مراعاةً لصحة المعنى - أجازوا تعاطف الخبر والإنشاء في موضعين:

أحدهما: كمال الانقطاع مع إيهام خلاف المقصود:

ويُقصد به: الوَصْلُ بين الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاءً؛ دفعاً لتوهم خلاف المقصود. وهو عكس الفَصْل للقطع والاستئناف، فالمقصود «بكمال الانقطاع» اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً، أمَّا المقصود بقولهم: «مع الإيهام» يعني: أنَّ ترك العطف بينهما يؤدي خلاف المقصود.

ومرجع الإيهام أن يكون لإحدى الجملتين حُكْمٌ لا تريد أن تعطيه للأخرى، أو أن يكون عطفها على الأخرى يوهم العطف على غيرها[٣]، فيكون العدول عن الفَصْل إلى الوَصْل في مثل هذه الحالة؛ لغرض دلالي هو «أمن اللَّبس».

ومن شواهده قول البلغاء: «لا وأيَّدكَ الله»[٤]. وما رُوِي أنَّ رجلًا مرَّ بأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعه ثوب، فقال له أبو بكر: أتبيع الثوب؟، فقال: «لا عافاك الله»، فقال أبوبكر: لقد علمتم لو كنتم تعلمون، قل: «لا، وعافاك الله»[٥].

فالفصل في هذا وأمثاله قد يُفضِي إلى اللَّبس، فقد يُفهم من ظاهر اللَّفظ أنَّ الرَّجل يدعو على أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا يدعو له، وإنْ وَجَبَ اعتبار السِّياق، ومقتضى الحال، ونغمة الصَّوت في مثل هذا.

---

(١) انظر: عروس الأفراح (٤٩٦/١)، وانظر: المطول (٤٤٠).

(٢) دلائل الإعجاز (٢٣٣). لم يفصل الإمام عبد القاهر القول في هذه القضية على نحو شافٍ.

(٣) انظر: عروس الأفراح (٤٨٢/١).

(٤) انظر: الإيضاح (١٢٦/٣).

(٥) انظر: البيان والتَّبيين (٢١٩/١)، وانظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١٣٦).

ثانيهما: الوصل للتوسط بين الكمالين:

أطلق عبد القاهر على الوصل للتوسط بين الكمالين «العطف لما هو واسطةٌ بينَ الأمرينِ، وكانَ له حالٌ بينَ حالَيْن»(١).

ويشترط فيه وجود جهة جامعة بين الجملتين، كالتَّضاد، أو التَّناسب، أو غير ذلك(٢)؛ وإلا كان شأنهما شأن كمال الانقطاع؛ لأنَّه «لا يُتَصوَّرُ إشراكٌ بيَن شيئين حتَّى يكونَ هناك معنىً يقعُ ذلك الإشراكُ فيه»(٣). فالواو لا تجيءُ للعطف بين الجمل «حتَّى يكونَ المَعْنى في هذه الجملة لَفْقاً للمعنى في الأخرى ومُضَامّاً له»(٤).

ومن أمثلته التوسط بين الكمالين: أن تكون الجملتان إنشائيتين معنىً وإحداهما خبريَّة لفظاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة:٨٣]، فقد عُطِفت جملة: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ الإنشائيَّة لفظاً ومعنىً، على جملة: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ الخبرية لفظاً الإنشائية معنىً.

يقول أبو منصور الأزهري في معاني القراءات: «وكان في الأصل: (أن لا تعبدوا)، فلما حذف (أن) رفعَه»(٥) على تقدير: «وإذْ أخذنا ميثاق بني إسرائيل قائلين لهم: لا تعبدون إلا اللهَ، وهو إخبارٌ في معنى النَّهي، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنَّهي؛ لأنَّه كأنَّه سُورِعَ إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه»(٦)؛ ولذلك ضُمِّن الخبر في ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ معنى لا تعبدوا.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز (٢٤٣).

(٢) انظر: مفتاح العلوم (٢٢٩، ٢٣٣)، والإيضاح (١٢٧/٣) وما بعدها.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز (٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) المصدر السابق (٢٢٤).

(٥) معاني القراءات (١٦٠/١).

(٦) انظر: الكشاف (١٥٩/١).

ويؤيِّد ذلك «قراءةُ أُبَيٍّ، وابن مسعود: «لا تعبدوا إلا الله»، بالجَزْمِ على النَّهي، ويدل على أنَّها نَهْيٌ وجَزْمٌ أنه قال: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، كما تقول: افعلوا ولا تفعلوا، أو لا تفعلوا وافعلوا»[1]، فلو لم يكن الخبر في معنى النَّهي لما حَسُنَ عطف الأمر عليه؛ لما بين الأمر والخبر المحض من التَّنافر، وليس كذلك الأمر والنَّهي؛ لالتقائهما في معنى الطَّلب. فالتَّناسب واضح في الآية الكريمة ما بين الأمر بعبادة الله تعالى، والإحسان إلى الوالدين وذي القُربَى، يعضده مجيء الأمر بإفراد الله تعالى وحده بالعبوديَّة مقروناً بالأمر ببرِّ الوالدين في غيرِ موضعٍ من القرآن الكريم[2].

وإجازة البلاغيين تعاطف الخبر والإنشاء في هذين الموضعَيْنِ مبنيَّة على عنايتهم بصحة المعنى، ولذلك أَوْلَوا مسألةَ «الجامع» - وهو الوصف الذي يقرِّبُ بين الشَّيئَيْنِ ويقتضي بالجمع بينهما - عنايتَهم، فراح الإمام السَّكاكي (ت: ٦٢٦هـ) يفصِّل القول في أنواعه، إذ قسَّمه إلى جامع عقلي، وجامع وَهْمِي، وجامع خيالي[3].

وهذه التقسيمات - رغم طابعها الفلسفي - شاخصة إلى المحافظة على صحة المعنى في الكلام؛ لأنَّكَ «إنْ جئتَ فعطفتَ على الأَوَّل شيئاً ليس منه بسببٍ، ولا هُوَ ممَّا يُذْكَرُ بذكرِه ويتَّصِلُ حديثُه بحديثِه، لم يستقِم، فلو قلتَ: «خرجتُ اليومَ من داري»، ثم قلتَ: «وأحسنَ الذي يقولُ بيتَ كذا»، قلتَ ما يُضْحَكُ منه»[4]. فالواجب أن تكون الحالُ التي عليها أحدُهما، مضمومة في النَّفسِ إلى الحالِ التي عليها الآخَرُ؛ ليسوغ قبولهما في الذوق والعقل.

---

(١) انظر: معاني القرآن (٥٣/١)، وانظر: تفسير الطَّبري (٢٩٣/٢)، والكشاف (١٥٩/١)، والبحر المحيط (٤٥٧/١)، والدُّر المصون (٤٦٠/١١)، وشرح المطول (٤٥٣).

(٢) انظر: [النِّساء: ٣٦]، و[الأنعام: ١٥١]، و[الإسراء: ٢٣].

(٣) مِفتاح العلوم (٢٣٢) وما بعدها. فالجامع العقلي: يجمع فيه العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة. والجامع الوهمي: يجمع بين الشَّيئَيْنِ في القوة المفكرة جمعاً ناشئاً من جهة الوهم كالتَّضاد وشبه التَّماثل. والجامع الخيالي: يجمع بين الشَّيئَيْنِ في القوة المفكرة جمعاً ناشئاً من جهة الخيال كالتَّقارن.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز (٢٢٤، ٢٢٥).

وهذا هو مفهوم المناسبة (الجامع) لدى البلاغيين، الذي قصروه على تناسب الجمل المتفقة في معنى الخبر أو الإنشاء من جهة التَّنظير، أمَّا من جهة التَّطبيق فقد عوَّلوا على مقام الكلام وسياقاته، ودلالات الأساليب في تضمين الخبر معنى الإنشاء أو الإنشاء معنى الخبر، وهو ما سوف نعرض في الفصل التَّطبيقي.

٣. المناسبة عند المفسرين:

توسَّع المفسرون في مسألة تعاطف الخبر والإنشاء في القرآن الكريم بالنظر في علاقات الجمل بعضها ببعض على مستوى النَّص؛ انطلاقاً من مقولة أنَّ القرآن جملة واحدة[١]. وقد ساعدهم منهجهم التَّحليلي على تأويل عدم المناسبة الدلالية لتعاطف الخبر والإنشاء، استناداً إلى أسباب النزول، وسياق الآيات[٢]، أو التعويل على دلالات الأساليب، فإنْ حزَبَهم ما هدفوا إليه قالوا: بالعطف على التَّأويل، لا على التَّنْزِيل، أو بالعطف على المعنى لا على اللَّفظ[٣].

ويظهر لنا هذا في توجيه القرطبي (ت: ٦٧١هـ) لعطف الخبر على الإنشاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ١، ٢].

يقول: «ومعنى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قَدْ شَرَحْنَا، الدَّلِيلُ على ذلك قوله في النَّسق عليه: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾، فهذا عطفٌ على التَّأوِيل، لا على التَّنْزِيلِ؛ لأنَّه لو كان على التَّنزِيل لقال: وَنَضَعْ عَنْكَ وِزْرَكَ. فدَّل هذا على أن معنى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾: قد شرحنا. و(لَمْ): جَحْدٌ، وفي الاستفهام بالهمزة طَرَفٌ من الجَحْدِ، وإذا وقع جَحْدٌ رجع إلى التَّحقِيق، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]. ومعناه: اللهُ أَحْكَمُ الحَاكِمِينَ. وكذا ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]. ومثله قول جرير يمدح عبدالملك بن مَرْوَانَ:

---

(١) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥٢١/٦).

(٢) انظر: الكشاف (١٠٤/١).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٠٥/٢٠)، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥٢١/٦).

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بطون راح

المعنى: أنتم كذا[1]». ولو كان استفهاماً محضاً لم يكن مَدْحاً، ولكان قَرِيباً من الهجاء، وَلم يُعْطَ جرير على هَذَا البيت مائَة نَاقَة برعاتها[2].

إذن فتوجيه عطف الخبر على الإنشاء في آيتي سورة الشَّرح [١، ٢] يرجع إلى دلالة الاستفهام في الآية الأولى، لا إلى ظاهر لفظه؛ فقد خرج الاستفهام فيها إلى معنى النَّفي الدَّال على التَّحقيق والإيجاب، وهو ما حقق المناسبة المعنويَّة بينها وبين الآية الثانية الخبرية لفظاً ومعنىً، فصحَّ العطفُ بينهما.

(١) الجامع لأحكام القرآن (٢٠/١٠٥). والبيت في ديوان جرير (٧٧).
(٢) انظر: الجمل في النَّحو (٢٦٥).

الفصل الثَّاني
تأويلات المناسبة لتعاطف الخبر والإنشاء في التَّطبيق

وقف البحث من خلال تنظير «مفهوم المناسبة» على أنَّها أساس باب الفَصْل والوَصْل، وأنَّه يترتب على وجودها أو غيابها قضايا تعاطف الخبر والإنشاء، وصحة المعنى، وتحقيق التَّماسك بين أجزاء الكلام.

وسوف نعرض في هذا الفصل التَّطبيقي لعطف الإنشاء على الخبر وعكسه بعضَ الآيات القرآنية؛ بغية الوقوف على وجوه المناسبة فيها، وذلك من خلال توجيه النُّحاة والبلاغيين والمفسرين وعلماء الوقف والابتداء للعطف فيها.

المبحث الأول: عطف الإنشاء على الخبر:

ورد عطف الإنشاء على الخبر في غير موضع من كتاب الله تعالى، ومن شواهده: [البقرة: ٢٤ - ٢٥، ١٠٢، ١٥٥، ١٨٩، ٢٢٢ - ٢٢٣]، [آل عمران: ١٢، ١٧٣]، [النِّساء: ١٩]، [التوبة: ١١٢]، [إبراهيم: ٢]، [مريم: ٤٦]، [النَّمل: ٩ - ١٠]، [الأحزاب: ٤٦ - ٤٧]، [الصَّف: ١٠ - ١٣]، [نوح: ٢٤].

قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ * وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٤ - ٢٥].

اختلف النَّحويون والبلاغيون والمفسرون في توجيه العطف في الآية الكريمة. فالزَّمخشري (ت: ٥٣٨هـ) - وهو ممَّن يشترطون التَّناسب اللَّفظي في العطف بين الجمل - يتجاوز القول بعطف الإنشاء على الخبر في الآيتين إلى القول بعطف مجموع هذي على مجموع تلك. يقول: «فإنْ قُلتَ: علام عُطِف هذا الأمرُ ولم يسبق أمرٌ ولا نهيٌّ يصحُّ عطفه عليه؟ قلتُ: ليس الذي اعتُمِدَ بالعطف هو الأمرُ حتَّى يُطلَب له مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نهيٍّ يُعطَف عليه، إنَّما المُعتَمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي

معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيدٌ يُعَاقَب بالقيد والإرهاق، وبَشِّرْ عمراً بالعفو والإطلاق»[1]. ويمثل هذا العطف (عطف قصة على قصة) القائم على ربط المعطوف بالمعطوف عليه، أحدَ وجوه التَّماسك النَّصي في القرآن الكريم.

وفي توجيه آخر من الزَّمخشري يسعى فيه إلى تحقيق التَّناسب اللَّفظي بين المعطوف والمعطوف عليه في الآية الكريمة، نراه يلتمس للأمر في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أمراً مُشاكِلاً له يَصحُّ عطفُه عليه. فيقول: «ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبَشِّرْ يا فلان بني أسد بإحساني إليهم»[2].

وقد ضعَّف أبو حيان الأندلسي، والسَّمين الحلبي هذا التَّوجيه؛ «لأنَّ تبشيره للمؤمنين لا يترتب على قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾[3]»، هذا فضلًا عن اختلاف المخاطَب في كلا الجملتين.

كما يلتمس الزَّمخشري من القراءات القرآنية للآية الكريمة ما يُقوِّي رأيه في اشتراط التَّناسب اللَّفظي للعطف بين الجمل، فيقول: «وفي قراءة زَيْد بن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وَبُشِّرَ» على لفظ المبنيِّ للمفعول عطفاً على: ﴿أُعِدَّتْ﴾»[4].

فهو يعوِّل على هذه القراءة في إيجاد جهة جامعة للعطف تحقق المناسبة بين صيغتي الفعلين: (﴿أُعِدَّتْ﴾ و«وَبُشِّرَ»)؛ ليكون العطف عطفاً للخبر على رَسِيله، وليس عطفاً للإنشاء على الخبر، وهذا لا يتأتَّى من إعراب ﴿أُعِدَّتْ﴾ جملة حالية؛ لأنَّ المعطوف على الحال حالٌ مثله، وجملة ﴿وَبَشِّرِ﴾ لا تصلح للحالية[5].

---

(١) الكشاف (١/١٠٤).
(٢) الكشاف (١/١٠٤).
(٣) الدُّر المصون (١/٢٠٩).
(٤) الكشاف (١/١٠٤).
(٥) انظر: البحر المحيط (١/١٧٩)، والدُّر المصون (١/٢٠٩).

وهكذا بدا توجيه الزَّمخشري للعطف في الآية ضعيفاً عندما لجأ إلى التماس ما يحقق التَّناسب اللَّفظي بين الجملتين، بينما بدَا مقبولاً حينما نظر إلى مضمون الجملتين، الأمر الذي يؤكِّد ضعفَ رأيه في منع عطف الإنشاء على الخبر.

وقد اقتفى ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) أثرَ الزَّمخشري في توجهه العطف في الآية الكريمة، حينما نظر إلى المعنى الحاصل منهما؛ ولكنه لجأ إلى تقدير يحقق من خلاله التَّناسب اللَّفظي بين الجملتين المعطوفتين؛ لأنَّه يشترط اتِّفَاقَ المعاني في العطف بين الجمل، فرأى أنَّ النَّظم في الآية «منظورٌ فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنَّه قيل: وَالَّذين آمنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَات لَهُم جنَّاتٌ فبشِّرْهم بذلك»[١]. ويكون الكلام على هذا التقدير من قبيل عطف الخبر على الخبر، وليس من قبيل عطف الإنشاء على الخبر.

أمَّا أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، وتلميذه السَّمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) فقد ذهبا إلى «أنَّ عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل»[٢] في الخبرية والإنشائية؛ ولذلك قالا بجواز عطف الخبرية على غير الخبرية في قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ * وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مُسْتَدِلَّيْنِ بقول امرئ القيس:

وإنَّ شفائي عَبرةٌ مُهَراقةٌ ... وهَلْ عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّل[٣]

وهو مذهب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) والجمهور؛ لأنَّهم شاخصون في عطف الجمل إلى اتِّساق المعنى الدلالي للتركيب كلِّه وصحته، وإنْ اختلفت معاني الجمل في الخبر والإنشاء، ومن ثم لم يشترطوا التناسب اللَّفظي للعطف بين الجمل.

أمَّا المفسرون فينظرون إلى مجمل المعنى في النَّظم القرآني بوَصْفِه جملة واحدة، فالآيات عندهم موصولة مع التي قبلها؛ لأنَّها جزء من كلٍّ متماسك. وهذا ما نلمسه في توجيه الطَّبري (ت: ٣١٠هـ) للعطف في الآية، فقد ربط بين معنى الآيتين [٢٤ - ٢٥]

---

(١) مغني اللَّبيب (٦٢٨).

(٢) البحر المحيط (١/١٧٩)، والدُّر المصون (١/٢٠٨).

(٣) انظر: البحر المحيط (١/١٧٩)، والبيت في ديوان امرِئ القيس (١٥).

من سورة البقرة، فقال: «وهذا أمرٌ من الله تعالى لنبيِّه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإبلاغ بشارته خلقَه الذين آمنوا به وبمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبما جاء به من عند ربِّه، وصدَّقوا إيمانَهم ذلك وإقرارهم بأعمالهم الصَّالحة، فقال له: يا محمد بَشِّرْ مَنْ صدَّقَك أنَّك رسولي، وأنَّ مَا جئتَ به من الهدى والنُّور فمن عندي، أنَّ له جناتٍ تجري من تحتها الأنهار، خاصَّةً، دُون من كذَّبَ بك وأنكرَ ما جئته به من الهدى من عندي، فإنَّ لأولئك النَّارَ التي وقُودها النَّاسُ والحجارة»(١).

ووجهُ المناسبة والجامع بين الآيتين - فيما يبدو من كلام الإمام الطَّبري - التَّضاد المتمثل في الجمع بين التَّرهيب من عذاب الكافرين، والتَّرغيب في ثواب المؤمنين؛ لأنَّه لما بيَّن سبحانه في هذه الآية: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] ما أعدَّه للكافرين الذين قامت عليهم الحجة فجحدوا بها، أراد أن يبيِّن في هذه الآية: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥] حالَ الذين ظهرَ لهم الدَّليل فآمنوا، ولاحَ لهم نور الهداية فاهتدوا، جرياً على سنَنِهِ المعهود من ذكر التَّرغيب مع التَّرهيب، وضمِّ البِشارة إلى الإنذار، والجمع بين الوَعْد والوعِيد والجنَّة والنَّار(٢).

إذن فالكلام متصلٌ، يأخذُ بعضه بحُجز بعض؛ ولذلك عطف جملة الأمر: ﴿وَبَشِّرِ﴾ الخبرية قبلها؛ لكونها متمِّمَة لفائدتها، إذْ من المناسبة بعد بيان جزاء الكافرين أن يُبيِّنَ جزاءَ المؤمنين، ولا سيما أن القرآن نظمٌ يُعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضُه معَ بعضٍ.

---

(١) تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن (٣٨٣/١، ٣٨٤).

(٢) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١٩٧/١).

وهذا ما أكَّده الإمام البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) بقوله: إنَّ المقصود بالعطف هنا هو «عطف حال مَنْ آمَنَ بالقرآن العظيم ووصف ثوابه، على حال مَنْ كَفَرَ به، وكيفيَّة عقابه على ما جرت به العادة الإلهية مِن أن يشفع التَّرغيبَ بالتَّرهيب؛ تنشيطاً لاكتساب ما يُنْجِي، وتثبيطاً عن اقتراف ما يُرْدِي»(١). فهذا دأب القرآن أبداً، إذا ذَكَرَ عقوبةَ الكفار، أتبعها بذكر ثواب المؤمنين؛ لتسكنَ إليه قلوبُهم، فتزول عنهم الوحشة؛ فيثبتوا على إيمانهم، ويرغبوا في ثواب ربِّهم.

وقد لفتَ أبو السعود العمادي (ت: ٩٨٢هـ) إلى هذا المعنى في تفسيره، فقال: «وكأنَّ تغيير السَّبْكِ؛ لتخييل كمالِ التَّباين بين حال الفريقين»(٢).

وهكذا يرى المفسرون أنَّ عطف الإنشاء على الخبر في الآية المباركة جاء موافقاً لأسلوب النَّظم القرآني، وطريقته في الجمع بين أساليب بعينها.

أمَّا البلاغيون فقد اعتمدوا في توجيه العطف في الآية المباركة على تقدير محذوف يصحُّ عطف الإنشاء عليه، وهم تَبَعٌ في ذلك لبعض النَّحويين المحكِّمين سلطة الإعراب، القائلين بمنع تعاطف الإنشاء والخبر(٣).

فالسَّكاكي (ت: ٦٢٦هـ) ينقل بعض توجيهات الزَّمخشري للعطف في الآية الكريمة فيقول: «وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بعد قوله: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ فيُعَدُّ معطوفاً على ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ﴾(٤)، ثم يعمد إلى تقدير فعلِ قولٍ؛ ليصحَ عطف الأمر في الآية عليه، وهو كثيرٌ في القرآن كما يرى. يقول: «وعندي أنّه معطوفٌ على (قُلْ) مراداً قبل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ

(١) تفسير البيضاوي (٥٩/١).

(٢) تفسير أبي السعود (٦٧/١).

(٣) انظر: مفتاح العلوم (٢٥٩) في توجيه السَّكاكي للعطف في الآيات [النَّمل: ٨ - ١٠].

(٤) انظر: مِفتاح العلوم (٢٦٠).

الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]؛ لكون إرادة القول بواسطة انصباب الكلام على معناه غير عزيزة في القرآن»[١].

كما يلجأ الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ) في توجيه العطف في الآية إلى تقدير فعلٍ يدلُّ عليه ما قبله؛ ليتناسب عطف الأمر عليه، يقول: «والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفاً على مُقَدَّرٍ يدلُّ عليه ما قبله، وهو في الآية الأولى: (فَأَنْذِر) أو نحوه؛ أي: فأنذرْهم وبَشِّرِ الذين آمنوا، وفي الآية الثَّانية: (فَأَبْشِرْ) أو نحوه؛ أي: فأبشِرْ يا محمد، وبشِّرِ المؤمنين»[٢].

إذن لم يوسِّع البلاغيون مفهومَ المناسبة والجامع؛ ليجاوزوا به أعطافَ الجُمل المتفقة في معنى الخبر أو الإنشاء إلى الجُمل المختلفة فيهما، ولو فعلوا، لوافق توجيههم للعطف في الآية المباركة توجيهَ المفسرين، ولا سيما أنَّ الآيتين يجمع بينهما التَّباين - التَّضاد - وهو أحد مظاهر الجامع الوهمي - المتمثِّل في الجمع بين التَّرهيب من عقاب الكافرين، والتَّرغيب في ثواب المؤمنين. ولَمَا تأَوَّلُوا وقَدَّروا هذا التَّقدير، ولأدركوا أنَّ الخبر عن الثَّاني (ثواب المؤمنين) ممَّا يَجْرِي مَجْرَى النَّقيضِ للخبر عن الأولِ (عقاب الكافرين)، ولعلموا أنَّ المُحدَّثَ عنه في إحدى الجملتين بسببٍ من المُحدَّثِ عنه في الأخرى. وهذا من أقوى وجوه المناسبة التي تسوِّغ العطف بين الجُمل[٣].

ومثله قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩] أكثرُ النُّحاة على جواز الجَزْمِ على النَّهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، وهو الأقوى عند الجمهور[٤]، وذهب كثيرٌ من المفسرين

(١) المصدر السابق (٢٦٠).

(٢) الإيضاح (١٣١/٣). ومثلها قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣].

(٣) انظر: دلائل الإعجاز (٢٢٥).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٥٩/١)، ومعاني القرآن وإعرابه (٣٠/٢)، والتبيان في إعراب القرآن (٣٤٠/١)، والبحر المحيط (٥٦٩/٣)، والدُّر المصون (٦٢٨/٣).

والنُّحاة إلى جواز عطفه على النَّفي السَّابِق عليه ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾، وجعل بعضُهم (لا) لتأكيد النَّفي[1].

قال أبو حيَّان الأندلسي: «وظاهر قوله: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، أنَّ «لا» نَهْيٌ، فالفعل مجزومٌ بها، والواو عاطفةٌ جملة طلبيَّة على جملة خبريَّة»[2]، ثم يشير إلى وجه المناسبة في عطف الإنشاء: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ على الخبر: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا﴾ في الآية الكريمة بقوله: «فَإِنْ قلنا: شرطُ عطف الجمل المناسبةُ، فالمناسبةُ أن تلك الخبريَّة تضمَّنت معنى النَّهي، كأنَّه قال: لا تَرِثوا النِّساءَ كَرهاً، فإنَّه غيرُ حَلالٍ لكم، ولا تَعضُلُوهُنَّ»[3].

ووافقه السَّمين الحلبي في ذلك، وأشار إلى اشتراط البلاغيين وبعض النَّحويين توافق الجمل في العطف، فقال: «قوله: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ فيه وجهان: أظهرهما أنه مجزومٌ بـ «لا» النَّاهية، عطف جملة نَهْي على جملة خبريَّة، فإنْ لم تُشترَط المناسبة بين الجمل كما هو مذهب سيبويه فواضح، وإنْ اشترطنا ذلك كما هو رأي بعضهم؛ فلأنَّ الجملةَ قبلها في معنى النَّهي، إذْ التَّقدير: لا ترثوا النِّساءَ كَرْهاً؛ فإنَّه غيرُ حَلالٍ لكم. وجعله أبو البقاء على هذا الوجه مُستأنَفاً، يعني أنَّه ليس بمعطوفٍ على الفعل قبله»[4].

ولا ينبغي أن تحجِبَنا قناعتُنا بالإعراب عن النَّظر في مقتضَى حالِ الآيات، كأسباب النزول؛ لأنَّه «لن يُتصوَّرَ أن يكونَ لِلفظةٍ تعلُّق بلفظةٍ أُخرى من غير أن يُعتَبر حال معنى هذا مع معنى تِلكَ، ويُراعى هناك أمرٌ يصلُ إحداهما بالأُخرى»[5].

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣٠/٢)، والكشاف (٤٩٣/١)، وتفسير الراغب الأصفهاني (١١٥٠/٣)، ومفاتيح الغيب (١١/١٠)، وتفسير البيضاوي (٦٦/٢)، وتفسير النَّسفي (٣٧٦/١)، وتفسير النيسابوري (٣٧٦/٢)، وروح المعاني (٤٥٠/٢).

(٢) البحر المحيط (٥٦٩/٣)، والدُّر المصون (٦٢٨/٣).

(٣) البحر المحيط (٥٦٩/٣)، وانظر: تفسير القرطبي (٩٤/٥).

(٤) الدُّر المصون (٦٢٨/٣).

(٥) انظر: دلائل الإعجاز (٤٠٦).

فقد رُوِي عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في أسباب نزول هذه الآية الكريمة: أنَّهم كانوا إذا مَاتَ الرَّجلُ كان أولياؤه أحق بامرأته؛ إنْ شَاءَ بعضُهم تزوجَها، وإنْ شَاءوا زَوَّجوها، وإنْ شَاءوا لم يُزوِّجوها، وهم أحقُّ بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك(١).

وقد تواترت أقوال النُّحاة والمفسرين في دلالة الخبر في الآية: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ على النَّهي، قال الحسن: «هو نهيٌ لوليِّ الزَّوج الميتِ أن يمنعها من التَّزويج على ما كان عليه أمر الجاهلية»(٢)، وقال الطَّبري: «ووُجِّه الكلامُ إلى النَّهي عن وراثة النِّساء؛ اكتفاءً بمعرفة المخاطبين بمعنى الكلام، إذْ كان مفهوماً معناه عندهم»(٣).

ولم يردْ عن علماء الوقف والابتداء وجوب الوقف (الفَصْل) على الخبر دون الإنشاء في هذا الموضع؛ وإنَّما ورد عنهم ترجيحُ الوصل على الفَصْل فيه، ويؤكِّد ذلك وضعهم علامة (صلى) التي تفيد بأنَّ الوصل أَوْلَى من الوقف؛ لتعلُّق الثَّانية (الطَّلبيَّة) بالأُولى (الخبريَّة) لفظاً ومعنىً. وفي ذلك دليل على ما يُقوِّي صحةَ عطف الإنشاء على الخبر في الآية الكريمة.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا * وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٧].

وهكذا عوَّل النُّحاة والمفسرون في استنباط المناسبة على النَّظر في دلالة كلٍّ من الخبر والإنشاء، وما قد يتضمَّنه الخبر من معنى الإنشاء والعكس، كما عوَّلوا على قرائن المقام، كأسباب النزول التي قد ترجِّح تضمُّن الخبر معنى الإنشاء وعكسه، هذا فضلاً عن اعتبار رأي علماء الوقف والابتداء في مثل هذه المواضع - وهم أولو الأيدي

---

(١) انظر: أسباب نزول القرآن (١٤٧).

(٢) انظر: أحكام القرآن (٤٦/٣)، وانظر: الكشاف (٤٩٠/١).

(٣) تفسير الطَّبري (١٠/٨، ١٠٩).

والأبصار في هذا الباب - الذين التزموا إيراد هذه الوقوف؛ لدقة مسلكها، وقد فعلوا هذا بحسب الصِّياغة وما هم فيه بطرق الصِّناعة، وكلٌّ من الفريقين تابعٌ لارتباط المعنى بالمعنى، وانفصاله عنه بالكل أو بالبعض(١).

المبحث الثَّاني: عطف الخبر على الإنشاء:

ورد عطف الخبر على الإنشاء في غير موضع من كتاب الله تعالى، نذكر منها هذه المواضع: [المائدة: ٦٤]، [الأنعام: ٧٢، ١٠٢، ١٢١]، [الأعراف: ٨٩]، [التَّوبة: ٥٢]، [النُّور: ٥٧]، [فاطر: ٣٧]، [الزُّخرف: ١٣، ١٤]، [الضُّحى: ٦ - ٨]، [الشَّرح: ١ - ٢]، [الفيل: ٢، ٣].

قال الله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [النور: ٥٧].

استبعد العطفَ في الآية الكريمة جماعةٌ ممّن لا يرون عطفَ الخبر على الإنشاء؛ لكون ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ نَهْياً، ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ﴾ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، فَلَمْ يُنَاسِبْ عِنْدَهم أَنْ تُعْطَفَ الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ عَلَى جُمْلَةِ النَّهْيِ؛ لِتَبَايُنِهِمَا في المعنى؛ ولذلك كان الفَصْلُ عندهم على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾. فقال مَكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ): «ومعنى الآية: لا تَحسبنَّ يا محمد الذين كفروا معجزين في الأرض إذا أراد الله هلاكهم، وتَمَّ الكلام على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾. ثم ابتدأ بخبرٍ آخر عن عاقبة أمرهم، فقال: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ﴾. قيل: هو معطوف على محذوف تقديره: بل هم تحت القُدرة ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ﴾ بعد هلاكهم»(٢). فتكون جملة: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ﴾ لا محلَّ لها من الإعراب معطوفة على استئنافٍ مُقَدَّر، أي: بل هم تحت القُدرة، أو بل هم مقهورون ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ﴾.

وذهب الزَّمخشري إلى شيء من هذا، فقال: «وعطف قوله: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ﴾ على ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ﴾، كأنّه قيل: الذين كفروا لا يفوتون الله ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ

(١) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٤٥/١).

(٢) الهداية إلى بلوغ النّهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه (٥١٤٦/٨).

النَّارُ﴾»[1] فتأوَّل جملةَ النَّهي ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ﴾ بجملة خبريَّة دالَّة على النَّفي؛ حتَّى تقع المناسبة. إذ المقصود بالنَّهي عن الحسبان تحقيقُ نفي الحسبان، كأنَّه قيل: الذين كفروا ليسوا معجزين ﴿وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾[2]. وتشير دلالة النَّهي على النَّفي إلى المبالغة في التَّحقيق، وأنَّ ذلك معلوم لهم لا ريب، فهو عطف على المعنى بقصد بيان الارتباط والمناسبة بين الجملتين في الآية الكريمة.

أمَّا منَ لا يرون المناسبة شرطاً في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فذهبوا إلى عطف جملة الخبر في الآية الكريمة على جملة النَّهي قبلها من غير تأويل ولا إضمار؛ لأنهم لا يشترطون توافق المعنى في عطف الجمل. «بل يجوز عطف الجمل على اختلافها بعضاً على بعض، وإنْ لم تتحد في النَّوعية، وهو مذهب سيبويه»[3].

أمَّا علماء الوقف والابتداء فيرون جواز الوقف على ﴿الْأَرْضِ﴾، ووضعوا العلامة الدالة على ذلك (ج)؛ «لانقطاع النَّظم مع اتِّحاد المقول»[4]، وهو وقفٌ صالحٌ عند بعضهم[5].

ومن الآيات التي ورد فيها عطف الخبر على الإنشاء كذلك، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ١، ٢].

وجَّه كثيرٌ من المفسرين العطفَ في الآية الكريمة بأنَّه عطفٌ على التَّأويل لا على التَّنزيل.

قال القرطبي: «ومَعْنَى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قَدْ شرحنا، الدَّليل على ذلك قوله في النَّسَق عليه: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾، فهذا عطفٌ على التَّأويل لا على التَّنزيل؛ لأنَّه لو

(١) الكشاف (٢٥٢/٣)، وانظر: تفسير البيضاوي (١١٣/٤)، وتفسير النَّسفي (٥١٧/٢).
(٢) انظر: روح المعاني (٣٩٩/٩)، والبيضاوي (١١٣/٤)، والنَّسفي (٥١٧/٢)، وأبو السعود (١٩٢/٦).
(٣) انظر: البحر المحيط (٦٧/٨)، وانظر: الدُّر المصون (٤٣٧/٨).
(٤) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٠٨/٥).
(٥) انظر: المقصد لتلخيص ما في المُرشِد (٦١).

كان على التَّنزيل لقال: ونضعْ عنك وزرَك. فدلَّ هذا على أن معنى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قد شرحنا»[1]؛ لأنَّ ألف الاستفهام معناها التَّوقيف على النِّعم والآلاء التي سبقَ ذكرُ بعضها في السورة السابقة عليها في قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦ - ٨]، فبدخول ألف الاستفهام على النَّفي لم يعد الأسلوب أسلوب نفي ولا استفهام؛ لأنَّ أداة النَّفي مستعملة مع الاستفهام لتحقيق غرض جديد هو التَّقرير؛ ولذلك «عطف عليه: ﴿وَوَضَعْنَا﴾ اعتباراً للمعنى»[2]، وهو جائز عند جمهور النُّحاة[3].

ومثله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧] فعطفَ الخبر ﴿وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ على معنى الاستفهام ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾؛ لأنَّ «معنى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾، قَدْ عَمَّرْنَاكُمْ، فلفظه لفظ استخبار، ومعناه معنى إخبار، كأنَّه قيل: قد عمَّرناكم وجاءكم النَّذير»[4].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] اختلف النُّحاة والمفسرون في توجيه عطف الخبر ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ على الإنشاء ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾. فذهب مَنْ لا يرى عطف الخبر على الإنشاء إلى القول باستئناف جملة ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ أو بأنَّها حاليَّة[5]، في حين ذهب شيوخ النُّحاة والمفسرون إلى القول بعطفها على ما قبلها ولا يبالى بتخالفهما، وهو مذهب سيبويه والجمهور[6].

---

(١) تفسير القرطبي (١٠٥/٢٠)، وانظر: تفسير النَّسفي (٦٥٦/٣).

(٢) انظر: الكشاف (٧٧٠/٤)، وانظر: البحر المحيط (٤٩٩/١٠)، والدُّر المصون (٤٣/١١).

(٣) انظر: مغني اللَّبيب (٢٥).

(٤) انظر: الكشاف (٦١٦/٣)، والبحر المحيط (٣٧/٩)، والدُّر المصون (٢٣٧/٩)، وتفسير أبي السعود (١٥٤/٧)، والتَّحرير والتَّنوير (٣١٩/٢٢).

(٥) انظر: تفسير أبي السعود (١٨٠/٣)، وتفسير الآلوسي (٢٥٩/٤)، ومحاسن التَّأويل (٤٧٨/٤).

(٦) انظر: الدُّر المصون (١٣١/٥).

وقد يتأسس على القول بعدم جواز عطف الخبر على الإنشاء حكمٌ فقهي يختلف عن الحكم حال العطف، كما في الآية التي معنا، فالفَصْلُ (الوَقْفُ) على قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ﴾ يدلُّ عند الحنفيَّة على النَّهي عن الأكلِ مُطلقاً من متروك التَّسمية عمداً[1]؛ لأنَّهم جعلوا «الواو» في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ للحال وليست للعطف؛ لاختلاف الجملتين في الخبر والإنشاء. ومن ثم «تكون جملة الحال مُقَيِّدة لِلنَّهْيِ، والمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً»[2].

إذن استنَدَ المفسرون إلى التَّوجيه الدلالي لأسلوبي النَّهي والاستفهام في الآيات السابقة؛ لتحقيق المناسبة التي تسوِّغ عطف الخبر على الإنشاء؛ فلما كان النَّهي دالاً على النَّفي في آية سورة النُّور صحَّ عطف الخبر عليه، ولما كان الاستفهام دالاً على التَّقرير في آيتي سورتي الشَّرح وفاطر، صحَّ عطف الخبر عليه كذلك.

وهكذا يكون النَّظر في مقام الكلام وسياقاته، ودلالات الصِّيغ والتَّراكيب من وسائل الوقوف على المناسبة والجامع في تعاطف الخبر والإنشاء.

(١) انظر: أحكام القرآن (١٧٢/٤)، وانظر: الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية (٧١، ٧٣).

(٢) انظر: روح المعاني (٢٦١/٤).

خاتمة

وبعد، فقد خلص البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

- منع البلاغيون تعاطف الخبر والإنشاء؛ لعدم التَّناسب بين معاني الجُمل، ومن ثمَّ اقتصر مفهوم المناسبة لديهم على الجُمل المتفقةِ في معنى الخبر أو الإنشاء.
- يُقصد بمفهوم المناسبة عند النُّحاة الذين أجازوا تعاطف الخبر والإنشاء، المناسبة في المعنى الدلالى الذي يُفْهم من عموم التَّركيبَيْنِ الخبري والإنشائي في سياقهما، إذ يقوم على صحة المعنى الدلالي، وليس على المعنى النَّحوي للخبر والإنشاء.
- عوَّل جمهور المفسِّرين على التَّوجيه الدلالي للأساليب الإنشائيَّة، وعلى أسباب النزول في تحقق المناسبة في تعاطف الخبر والإنشاء، فإنْ لم يُتِحْ لهم السِّياق ذلك؛ قالوا بالعطف على التَّأويل لا على التَّنزيل اعتباراً للمعنى.
- إنَّ سيطرة فكرة العَامل النَّحوي، ومفهوم التَّشريك في الحكم الإعرابي الذي يفيده العطف بالواو دفع بعض النَّحويين إلى القول بعدم جواز تعاطف الخبر والإنشاء.
- دلَّ التَّماسكَ النَّصِّي وتعلُّق الكَلِم بعضه ببعض في النَّظم القرآني على صحة تعاطف الخبر والإنشاء في آيات القرآن الكريم. وقد أكَّد هذا المعنى علماءُ الوقف والابتداء بما وضعوه من علامات تدلُّ على جواز تعاطفهما، وكذلك علماء التَّفسير، وجمهور النُّحاة.
- لم تفسرِ القواعد التي وضعها البلاغيون كلَّ ما ورد في كتاب الله تعالى من فصل ووصل؛ مِمَّا حدا بهم إلى التَّأويل حِفاظاً على اطراد قواعدهم.
- كان لتعلق الكلام الموقوف عليه بما بعده في اللَّفظ والمعنى أثرٌ في تحديد نوع الفَصْل (الوقف) على الكلمة القرآنيَّة.
- أدَّى اختلافُ النُّحاة والبلاغيين والمفسرين في توجيه العطف في الجمل الخبريَّة والإنشائيَّة إلى اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام الفقهيَّة من بعض الآيات القرآنيّة.

المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم.**

٢. **أحكام القرآن**: أحمد بن علي أبو بكر الجصَّاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان (١٤٠٥هـ).

٣. **أسباب نزول القرآن**: علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، (ط٢)، دار الإصلاح، الدَّمَّام، المملكة العربية السعودية (١٩٩٢م).

٤. **الأصول في النَّحو**: أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (ط٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان (١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

٥. **الإعجاز في نسق القرآن - دراسة للوصل والفصل بين المفردات**: د. محمد الأمين الخضري، (ط١)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

٦. **الإيضاح في علوم البلاغة**: محمد بن عبد الرحمن جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، (ط٣)، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٧. **البحر المحيط في التفسير**: أبو حَيَّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت (١٤٢٠هـ).

٨. **البيان والتَّبيين**: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت (١٤٢٣هـ).

٩. **بلاغة أسلوب الفصل والوصل في القرآن الكريم**: دكتورة مسرت جمال، مجلة الدَّاعي، دار العلوم ديوبند، العدد السادس، السنة الرابعة والثلاثين، جمادى الثانية (١٤٣١هـ= مايو - يونيو ٢٠١٠م).

١٠. **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي، مراجعة: د. عبد اللَّطيف الخطيب، صدر عن سلسلة التراث العربي، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب دولة الكويت (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

١١. **التبيان في إعراب القرآن**: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٢. **التَّحرير والتَّنوير**: محمد الطّاهر بن عاشور، الدَّار التونسية للنشر، تونس (١٩٨٤).

١٣. **تفسير البيضاوي**: عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٤١٨هـ).

١٤. **تفسير أبي السعود**: أبو السعود العمادي محمد بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

١٥. **تفسير الراغب الأصفهاني**: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، (ط١)، الناشر كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر (١٤٢٠هـ).

١٦. **تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن**: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١)، مؤسسة الرسالة، دمشق، سورية (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

١٧. **تفسير القرطبي**: محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، (ط٢)، دار الكتب المصرية، القاهرة (١٣٨٤هـ).

١٨. **تفسير النَّسفي**: عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، راجعه: محيي الدين ديب مستو، (ط١)، دار الكلم الطيب، بيروت (١٩٩٨م).

١٩. **الجمل في النَّحو**: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، (ط١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان (١٤٠٥هـ).

٢٠. **حاشية الشِّهَاب**: شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

٢١. **حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**: محمد بن علي الصبان، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٧هـ).

٢٢. **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**: السَّمين الحلبي أحمد بن يوسف، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (ط١)، دار القلم، دمشق، سورية (١٩٨٦م).

٢٣. **دلائل الإعجاز**: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، (ط٣)، مطبعة المدني، القاهرة (١٩٩٢م).

٢٤. **ديوان امرئ القيس**: ضبطه وصحَّحَه: مصطفى عبد الشافي، (ط٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٢٥. **ديوان جرير**: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٢٦. **روح المعاني في تفسير القرآن**: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبدالباري عطية، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٥هـ).

٢٧. **شرح ألفية ابن مالك**: بدر الدين حسن بن قاسم، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط١)، دار الفكر العربي، القاهرة (٢٠٠٨م).

٢٨. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: علي بن محمد بن عيسى الأشْمُوني، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٢٩. **شرح التَّصريح على التَّوضيح**: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٣٠. **شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي**: قدّم له ووضع هوامشه: راجي الأسمر، (ط٢)، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٣١. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سورية، بدون تاريخ.

٣٢. **شرح المطول**: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (ط٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).

٣٣. **شرح المفصَّل للزمخشري**: ابن يعيش بن علي أبي السرايا محمد، قدَّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (٢٠٠١م).

٣٤. **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**: محمد عبد العزيز النَّجار، (ط١)، مؤسسة الرسالة، دمشق، سورية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٣٥. **عروس الأفراح في شرح تلخيص المِفتاح**: بهاء الدِّين السُّبكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (ط١)، المكتبة العصرية صيدا، لبنان (١٤٢٣هـ).

٣٦. **عِلَل النَّحو**: محمد بن عبد الله بن العباس بن الورَّاق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (ط١)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية (١٤٢٠هـ).

٣٧. **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٦هـ).

٣٨. **فتح القدير**: محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني، (ط١)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت (١٤١٤هـ).

٣٩. **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، (ط١)، دار البشير، عمان (١٤١٠هـ).

٤٠. **الفصل والوصل في القرآن الكريم**: د. منير سلطان، (ط٢)، منشأة المعارف، الإسكندرية (١٩٩٧م).

٤١. **الفصل والوصل في القرآن الكريم**: د. شكر محمود عبد الله، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمَّان، الأردن (٢٠٠٩م).

٤٢. **الكتاب**: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٤٣. **الكشاف عن حقائق غوامض التَّنزيل**: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ط٣)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (١٤٠٧هـ).

٤٤. **اللُّباب في علوم الكتاب**: عمر بن علي بن عادل الدمشقي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٤٥. **محاسن التَّأويل**: محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسِمي، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٨هـ).

٤٦. **المقصد لتلخيص ما في المُرشِد**: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (ط٢)، دار المصحف (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٤٧. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٢٢هـ).

٤٨. **معاني القراءات للأزهري**: محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور، (ط١)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية (١٤١٢هـ).

٤٩. **معاني القرآن**: أبو زكريا يحي بن زياد الفرَّاء، تحقيق: أحمد يوسف النَّجاتي، وآخرون، (ط١)، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، بدون تاريخ.

٥٠. **معاني القرآن وإعرابه**: أبو إسحاق الزجَّاج إبراهيم بن السري بن سهل، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، (ط١)، عالم الكتب، بيروت، لبنان (١٤٠٨هـ).

٥١. **معجم مقاييس اللُّغة**: أحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سورية (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

٥٢. **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، (ط٦)، دار الفكر، دمشق (١٩٨٥م).

٥٣. **مفاتيح الغيب**: محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرَّازي، (ط٣)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (١٤٢٠هـ).

٥٤. **مِفتاح العلوم**: يوسف بن أبي بكر بن محمد السَّكاكي، ضبطه وعلَّق عليه: نعيم زرزور، (ط٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٠٧هـ).

٥٥. **المفصَّل في صنعة الإعراب**: محمود بن عمرو بن أحمد الزَّمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، (ط١)، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان (١٩٩٣م).

٥٦. **المقتضَب**: أبو العباس المبرد محمد بن يزيد الأزدي، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٥٧. **المقام بين النُّحاة والبلاغيين - دراسة في نحو النَّص**: رسالة دكتوراة للدكتور: إيهاب همَّام الشِّيوي، (مخطوط) بكلية دار العلوم بالقاهرة (١٤٣١هـ- ٢٠٠٩م).

٥٨. **المكتفى في الوقف والابتدا**: أبو عمرو الدَّاني عثمان بن سعيد بن عمر، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (ط١)، دار عمار، عمَّان (١٤٢٢هـ).

٥٩. **مواهب الفتاح**: أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب المغربي، (ط١)، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة (١٣١٨هـ).

٦٠. **الوقف القرآني وأثره في التَّرجيح عند الحنفيَّة**: عزت شحاته كرار، (ط١)، موسسة المختار، القاهرة (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٦١. **نتائج الفكر في النَّحو**: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيلي، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).

٦٢. **النَّشر في القراءات العشر**: ابن الجزَري محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضبَّاع، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.

٦٣. **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره**: مَكي بن أبي طالب القيسي، (ط١)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة (١٤٢٩هـ).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	١٩
المقدمة	٢٠
الفصل الأول: إشكاليّة المناسبة الدلالية لتعاطف الخبر والإنشاء في النّظريّة	٢٣
١. المناسبة عند النُّحاة	٢٥
٢. المناسبة عند البلاغيين	٢٨
٣. المناسبة عند المفسرين	٣١
الفصل الثّاني: تأويلات المناسبة لتعاطف الخبر والإنشاء في التّطبيق	٣٣
المبحث الأول: عطف الإنشاء على الخبر	٣٣
المبحث الثّاني: عطف الخبر على الإنشاء	٤١
خاتمة	٤٥
المصادر والمراجع	٤٦